ICC-ASP/20/16

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
17 November 2021

Original: English

الدورة العشرون
لاهاي، 11-6 كانون الأول/ديسمبر

التقرير السنوي المقدّم من رئيس آلية الرقابة المستقلة

موجز تنفيذي

أنشأت جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة البرنامج الرئيسي السابع - 5، المتمثل في آلية الرقابة المستقلة، عملاً بالفقرة 4 من المادة 112 من نظام روما الأساسي. ويتمثل الغرض من آلية الرقابة المستقلة في إتاحة رقابة فعالة لعمل المحكمة وتعزيز اقتصادها وفعاليتها عبر ولايتها لتنفيذ عمليات تحقيق إداري داخلي مستقلة وعمليات تقييم وتفتيش.

ويتناول هذا التقرير العمليات التي اضطلعت بها آلية الرقابة المستقلة خلال الفترة الممتدة من 1 أكتوبر 2020 حتى 30 سبتمبر 2021. ويشمل فترة ذات تبعات سياساتية مهمة فيما يخص الآلية، إذ انطوت المراجعة التي أجراء خبراء مستقلون ("مراجعة الخبراء المستقلين") توصيات تضمنت اقتراحات بإدخال تعديلات على ولاية الآلية وإذ صدرت نتائج عملية تقييم هيئات الإشراف التابعة للمحكمة، وهي عملية تقييم قدم في إطارها مراجع الحسابات الخارجي توصيات ذات صلة بولاية آلية الرقابة المستقلة. ولئن تمكنت الآلية من الاضطلاع بمعظم أنشطتها عن بعد خلال جائحة كوفيد-19، حصل بعض الاختلال من جراء الجائحة إذ تعذر إيفاد البعثات الميدانية المخطط لها. وتعاونت الآلية مع المكاتب الميدانية وتعاقدت مع مستشارين محليين تخفيفاً لهذه الظاهرة.

وواصلت آلية الرقابة المستقلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم خدمات الإشراف الشامل إلى المحكمة بإجرائها عمليات تحقيق إداري داخلي مستقلة وعمليات تقييم. وتضمنت هذه العمليات النظر في 23 حالة ادعاء بإساءة السلوك، والاضطلاع بعمل فيما يخص عمليتي تقييم، والمساعدة في الإعداد لعملية الحيطة الواجبة ذات الصلة بانتخاب نائب (نواب) المدعي العام، وكذلك إسداء وتقديم غير ذلك من المشورة والخبرات المندرجة ضمن ولاية الآلية إلى رؤساء الأجهزة وكبار المدراء. وإضافةً إلى ذلك، واصلت الآلية العمل مع المحكمة للنهوض بالمعايير التنظيمية الداخلية للمحكمة وبإجراءات المحكمة ضماناً للتواؤم مع الولاية المنقحة للآلية التي اعتمدتها الجمعية في كانون الأول/ديسمبر 2020، ومع الممارسات الفضلى المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أولاً- مقدمة

1. يُقدَّم هذا التقرير السنوي إلى جمعية الدول الأطراف عملاً بالمادة 38 من الولاية التشغيلية لآلية الرقابة المستقلة (القرار ICC-ASP/19/Res.6، المرفق 2)، ويتناول العمليات التي اضطلعت بها الآلية خلال الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021.

ثانياً- مسائل السياسات

ألف- استعراض عمل آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية

2. بتيسير سعادة السفير بايفي كوكونتورا (فنلندا)، الذي عهد إليه فريق لاهاي العامل باستعراض عمل آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية (عملية التيسير الخاصة بآلية الرقابة المستقلة)، اعتمدت الدول الأطراف ولاية تشغيلية منقحة للآلية في الدورة التاسعة عشرة للجمعية التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذا ما أعقب مشاورات مطولة أُجريت بين الآلية وأجهزة المحكمة، وكذلك مع الدول الأطراف. وتنطوي الولاية التشغيلية المنقحة للآلية على توضيحات مهمة فيما يخص ولاية الآلية وسلطتها وعلاقتها بالمحكمة.

باء- التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين

3. قُدِّم التقرير النهائي عن مراجعة الخبراء المستقلين التي طلبتها الجمعية[1] بغية تحديد سبل تعزيز المحكمة ومنظومة نظام روما الأساسي في أيلول/سبتمبر 2020، وانطوى على 384 توصيةً يُرمى منها إلى تعزيز أداء المحكمة وفعاليتها ونجاعتها (التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين). ورحبت آلية الرقابة المستقلة بالتقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين، مرحبةً على وجه الخصوص بالتوصيات الموجهة إلى آلية الرقابة المستقلة بتأدية دور بارز في تعزيز إطار المحكمة التأديبي الخاص بالمسؤولين المنتخبين والموظفين، وبالدعوة إلى تخصيص ما يكفي من الموارد للآلية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

4. وتضمن التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين عدداً من التوصيات ذات الصلة بولاية آلية الرقابة المستقلة، تنقسم إلى ثلاث فئات ألا وهي: (1) فئة التوصيات التي يُوصى فيها باعتماد آليات داخلية جديدة لإيداع شكاوى، بما فيها التحقيق في حالات الادعاء بإساءة السلوك وإجراءات التأديب الخاصة بها، والتي تُوصى فيها الأمانة بأن تؤدي دور الأمانة لخمس هيئات غير دائمة في إطار مكتب معني بالأخلاقيات وسلوك الأعمال؛ و(2) فئة التوصيات التي يُوصى فيها بأن يتولى فريق تحقيق خاص بالغرض عمليات التحقيق في سلوك المسؤولين المنتخبين برعاية الآلية، وبأن يتولاها، على الأمد البعيد، مجلس قضائي؛ و(3) فئة التوصيات التي يُوصى فيها باعتماد تدابير لحل مشكلة بيئة العمل التي أُفيد بأنها سيئة على نطاق المحكمة جمعاء.

5. تماشياً مع قرار الجمعية ICC-ASP/19/Res.7، الذي يُطلب فيه تنفيذ التوصيات على نطاق المحكمة جمعاء، قدمت آلية الرقابة المستقلة في آذار/مارس

[1] استعراض المحكمة ومنظومة نظام روما الأساسي، القرار ICC-ASP/18/Res.7 (2019).

2021 ملاحظاتها وتعليقاتها فاصلةً بينهما إلى القيمين على التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين، وترد هذه الملاحظات والتعليقات في مرفق هذا التقرير. والخلاصة أن الآلية رحبت باعتماد الاقتراح بإنشاء آلية غير رسمية لحل المنازعات من شأنها أن تسد فجوة مهمة في النظام العدلي الداخلي للمحكمة. غير أنه ينبغي إيلاء فائق العناية لتحديد المكان الأنسب لإيواء أية من مثل هذه الآليات الجديدة ضماناً للسرية وتفادياً لتضارب المصالح. أما فيما يتعلق بعمليات التحقيق في سلوك مسؤولين منتخبين التي يجريها فريق تحقيق خاص بالغرض، فلاحظت الآلية أنه تقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية تحديد ما إذا أرادت استئناف النقاش بشأن القاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، لكنها قدمت بعض الاقتراحات بشأن كيفية تنقيح النظام الخاص بإساءة المسؤولين المنتخبين المزعومة لسلوكهم وتعزيزه، من غير تغيير صياغة القاعدة 26.

6. وبدأت المناقشات الخاصة بالنظر في عدد من هذه التوصيات وتنفيذها في النصف الثاني من عام 2021 في إطار عملية التيسير الخاصة بآلية الرقابة المستقلة، ويُعتزم مواصلتها في عام 2022.

جيم- تقرير مراجع الحسابات الخارجي

7. أصدر مراجع الحسابات الخارجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بناءً على تكليف الجمعية له "بإجراء تقييم للهيئات الإشرافية التابعة للمحكمة [...] وبتوصية التدابير الممكن اتخاذها فيما يخص الولاية وتسلسل الإبلاغ لكل من هذه الهيئات، محترماً في الوقت نفسه استقلالها التام عن المحكمة برمتها[2]"، تقريره النهائي عن الإشراف على حوكمة المحكمة.

8. وفيما يخص آلية الرقابة المستقلة، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بدمج الآلية ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج رئيسي واحد. وذهب مراجع الحسابات الخارجي إلى أن الدمج (1) سيزيد من المرونة في إدارة الموارد بالنظر إلى أن القواعد والأنظمة المالية تجيز نقل الأموال من برنامج رئيسي إلى آخر؛ و(2) سيتواءم مع ممارسات معظم المنظمات الدولية؛ و(3) سيعدل هيكل التكاليف للمكتبين، بالإبقاء على رئيس واحد لكل مكتب وإعادة توجيه موظفي كل منهما، الأمر الذي سيفضي إلى تخفيض التكاليف الإجمالية.

9. بناءً على طلب مراجع الحسابات الخارجي، قدمت آلية الرقابة المستقلة تعليقاتها على التوصيات في أيلول/سبتمبر 2021، مصرحةً بأنه لئن وقعت على الجمعية مسؤولية اتخاذ قرار بشأن دمج آلية الرقابة المستقلة ومكتب المراجعة الداخلية في برنامج رئيسي واحد، لاحظت أن أجزاءً مهمةً من التوصية تقتضي فائق العناية. أولاً، لاحظت آلية الرقابة المستقلة أن المحكمة فريدة من نوعها لأن وظيفتها التحقيقية (المؤداة عبر الآلية) لا تقدم تقارير إلى إدارة المحكمة، وفي واقع الأمر يُعهد إليها بالتحقيق في سلوك الرئيس (الرؤساء) التنفيذي (التنفيذيين) للمحكمة، على عكس ما عليه الحال في المنظمات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، التي تقدم فيها الأقسام التي تؤدي هذه الوظيفة تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي، والتي لا يجوز فيها لهذه الأقسام التحقيق في سلوك الرؤساء التنفيذيين. وعادةً ما تقدم الأقسام التي تؤدي وظيفة التقييم في منظمات منظومة الأمم المتحدة تقارير إلى الهيئات الرئاسية مباشرةً. وإضافةً إلى ذلك، حثت الآلية على توخي الحيطة عند مقارنة التكاليف المتكبدة بالتكاليف التي تتكبدها المنظمات الأخرى

[2] القرار ICC-ASP/18/Res.1 (كانون الأول/ديسمبر 2019).

لمنظومة الأمم المتحدة وشددت على الحاجة إلى ضمان أن العناصر الخاضعة للمقارنة هي عناصر قابلة للمقارنة. وأخيراً، ذهبت آلية الرقابة المستقلة أيضاً إلى أنه ينبغي أن تُراعى مختلف تسلسلات الإبلاغ في أية عملية دمج، بحيث تقدم الآلية تقاريرها إلى رئيس الجمعية مباشرةً، ويقدم مكتب المراجعة الداخلية تقاريره إلى لجنة المراجعة مباشرةً، وأن يُراعى فيها الغرض من مثل هذا التفريق. ويرد في مرفق هذا التقرير رد الآلية على تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

دال- توحيد ولاية آلية الرقابة المستقلة مع الإطار التنظيمي للمحكمة

10. شجعت الجمعية المحكمة، عند اعتمادها الولاية المنقحة لآلية الرقابة المستقلة، بدعم من الآلية، على ضمان أن جميع الوثائق المعنية للإطار التنظيمي للمحكمة محدثة ومتوائمة مع ولاية الآلية، وأن جميع القواعد الواجبة التطبيق موحدة[3]. وأسهمت الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في هذه العملية إسهاماً نشطاً.

11. وأُعدت أو نُقِّحت التعليمات الإدارية التالية للمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(1) التعليم الإداري الخاص بالسلوك غير المرضي وإجراءات التأديب

12. يحل هذا التعليم الإداري محل التعليم الإداري الصادر عام 2008، الذي أفضى إلى ارتباك إذ سمح لرؤساء الأجهزة بمباشرة عمليات تحقيق من غير ذكر آلية الرقابة المستقلة، التي لم تكن توجد في ذلك الحين. لذا، يُحدَّد في التعليم الإداري الجديد دور الآلية قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي، ويُوضَّح فيه دور المجلس الاستشاري التأديبي، ويهيّأ فيه إطار أمتن فيما يخص تعليق خدمة الموظفين خلال عمليات التحقيق أو إجراءات التأديب الخاصة بسلوكهم. ولا يتناول إلا إجراءات التأديب التي تستهدف الموظفين، لأن النظام التأديبي الخاص بالمسؤولين المنتخبين متناول في القسم رابعاً-1 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

13. وأيد رؤساء الأجهزة هذا التعليم الإداري الذي ينظر فيه حالياً مجلس اتحاد الموظفين الذي سبق له أن قدم تعليقات نُظر فيها ودُمجت عند الاقتضاء لتقديم التعليقات النهائية.

(2) التعليم الإداري الخاص بعمليات التحقيق في السلوك غير المرضي

14. هذا تعليم إداري جديد ناجم عن السلطة المخولة للآلية في ولايتها، ويرد فيه مزيد من التفاصيل بشأن الحقوق والالتزامات للموظفين الخاضعين لعمليات تحقيق داخلي، سواء أكانوا مشتكين أو مجنٍ عليهم أو شهود أو مشتبه فيهم. وأُعد هذا التعليم الإداري

[3] القرار ICC-ASP/19/Res.6، الفقرة 147.

بمراعاة أفضل الممارسات المتبعة في منظمات منظومة الأمم المتحدة. ولئن بُيِّنت في هذا التعليم الإداري الالتزامات الواقعة على عاتق المسؤولين المنتخبين والواردة ضمن ولاية آلية الرقابة المستقلة، لا يتناول هذا التعليم الإداري على وجه الخصوص المسؤولين المنتخبين، لذا لا يمكن حالياً لهؤلاء أن يستفيدوا رسمياً من هذه الحقوق. وبالنظر إلى أن الآلية ترى أن هذه العمليات ينبغي أن تكون على أكبر قدر ممكن من التشابه، ستقدم الآلية هذا التعليم الإداري، بعد سنه، إلى المسؤولين المنتخبين لمعرفة ما إذا كان ينبغي أن يحكم عمليات التحقيق في سوء سلوك المسؤولين المنتخبين وفي سوء سلوكهم الخطير.

15. وأيد رؤساء الأجهزة هذا التعليم الإداري الذي ينظر فيه حالياً مجلس اتحاد الموظفين الذي سبق له أن قدم تعليقات نُظر فيها ودُمجت عند الاقتضاء لتقديم التعليقات النهائية.

(3) التعليم الإداري الخاص بالتصدي للتمييز والتحرش، بما فيه التحرش الجنسي، واستغلال السلطة

16. يحدث هذا التعليم الإداري تعليمين آخرين صدرا عام 2005 ويحل محلهما. ويُشار فيه إشارةً واضحةً إلى أن التعليمين الإداريين الآنفي الذكر يهيئان الآليات الرسمية اللازمة للتحقيق في حالات الادعاء بالتمييز والتحرش (الجنسي) واستغلال السلطة. ويوسع نطاق تطبيقهما، مهيئاً إطاراً أمتن فيما يخص منع هذه التجاوزات وردعها، إضافةً إلى أحكام مفصَّلة بشأن دعم أي فرد تأثر بهذا السلوك.

17. وقدم مجلس اتحاد الموظفين وجهة الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين تعليقات أولية على هذا التعليم الإداري، وتأمل آلية الرقابة المستقلة في تقديم التعليقات النهائية بحلول نهاية عام 2021.

ثالثاً- ملخص أنشطة آلية الرقابة المستقلة

ألف- عمليات التحقيق

18. واصلت آلية الرقابة المستقلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاضطلاع بولايتها الأساسية المتمثلة في الإشراف على عمل المحكمة عبر النظر في حالات الادعاء بسوء السلوك المحتمل. ويجوز للآلية، إذا وقعت حالة الادعاء في نطاق ولايتها، أي أن الوقائع المدعى بها سترقى لسوء السلوك إن تأكدت، إجراء تقييم أولي لحالة الادعاء وتسجيل الحالة كقضية رسمياً. ويتيح إجراء تقييم أولي تحديد ما إذا كانت حالة الادعاء تقتضي تحقيقاً كاملاً بالنظر في مصداقيتها وأهميتها وإمكان التحقق منها.

19. وواصلت آلية الرقابة المستقلة أيضاً إجراء لقاءات بأفراد راغبين في مناقشة الشكاوى المحتملة وطلب إرشادات الآلية فيما يخص العملية الواجبة التطبيق إذا أُودعت شكوى رسمية. وإذا لم تفضِ مثل هذه المشاورة إلى شكوى رسمية فلا تُسجَّل ك"قضية" في النظام، ومع ذلك تُسجَّل في النظم الداخلية للآلية.

(1) الإحصاءات

20. عالجت آلية الرقابة المستقلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 24 قضية، بما فيها طلب واحد بالتشاور لم يفضِ إلى إيداع شكوى رسمية.

الجدول1: عدد قضايا التحقيق التي أجرتها آلية الرقابة المستقلة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021

القضايا الواردة الجديدة (المجموع: 23)	• حالات الادعاء التي أُوقف النظر فيها قبل إجراء تقييم أولي: **5** • القضايا الجديدة التي وصلت إلى طور الاستعراض الأولي الذي تجريه آلية الرقابة المستقلة: **18** • القضايا التي أُوقف النظر فيها بعد التقييم الأولي: **8** • القضايا قيد التقييم الأولي: 7 • عمليات التحقيق الكامل التي بوشرت: 3
المسائل المعالجة منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير (المجموع: 7)	• عمليات التحقيق الأولي المستكملة: **7** • القضايا التي أُوقف النظر فيها بعد التقييم الأولي: **5** • عمليات التحقيق الكامل المباشرة: **2**
عمليات التحقيق (المجموع: 5)	• عمليات التحقيق المستكملة: **3** • عمليات التحقيق الجارية: **2**

21. تعلق ما يقارب نصف القضايا الواردة الجديدة (12) خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحالات الادعاء بالسلوك غير المرضي المتمثل في نوع من التحرش أو استغلال السلطة أو الانتقام. وتعلقت خمس قضايا معنية بالسرقة أو اختلاس الأموال أو التزوير/الفساد، في حين تعلقت قضيتان أخريان بخروق السرية. وتضمن تقرير وارد من طرف حالة ادعاء على مسؤول منتخب، وخلصت آلية الرقابة المستقلة إلى أن من الواضح أن حالة الادعاء هذه غير ذات أسس عملاً بالقاعدة 26(3) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وكانت الجمعية قد أُبلغت بحالة الادعاء هذه في التقرير المرحلي للآلية.

22. وتضمنت القضايا الخمس التي أُوقف النظر فيها قبل إجراء تقييم أولي ثلاث قضايا تبين عند دراستها أنها خالية من حالات الادعاء بسوء السلوك، وقضية واحدة سحب فيها المشتكي شكواه، وقضية واحدة لم تتطلب استعراضاً لأن وقائعها كانت قد أُكِّدت بالفعل.

(2) عمليات التحقيق المستكملة

أ. الادعاءات المثبتة والتأديب

23. حددت آلية الرقابة المستقلة في تقريرها الصادر العام الماضي عملية تحقيق واحدة أُثبِتت فيها حالة الادعاء بسوء سلوك موظفين اثنين واستمرت فيها إجراءات التأديب.

1. التحرش واستغلال السلطة والانتقام

24. اشتكى موظف على أربعة مسؤولين كبار يعملون في قسمه بسبب التحرش واستغلال السلطة والانتقام. ونجمت حالة الادعاء عن مسألة تشغيلية اتبع فيها المشتكي نهجاً اختلف معه المسؤولون الكبار اختلافاً جذرياً. وادعى المشتكي بأن المسؤولين الكبار تجاوبوا معه، عند معالجته المسألة، تجاوباً غير مبرر، وأنهم انتقموا منه في مهام العمل المسنودة إليه بعد أن أودع شكوى أوليةً لدى قلم المحكمة.

25. وبالنظر إلى جميع الأدلة المتوافرة، خلصت آلية الرقابة المستقلة إلى أن هذه الأدلة لا تكفي لإثبات أنه كان لاثنين من المسؤولين الكبار سلوك غير مرضٍ، وإلى أنه لم تجرِ أية عملية انتقام، بيد أنها لاحظت أن بعض تصرفات المسؤولين الكبار قد تشكل أساس إجراء إداري أو قد تستدعي إجراء عملية استعراض الأداء إجراءً سليماً.

26. وفيما يخص المسؤولين الكبيرين الآخرين، خلصت آلية الرقابة المستقلة إلى أن إجراءً واحداً من الإجراءات التي اتخذها هؤلاء المسؤولون مثل استغلالاً للسلطة. وخلصت الآلية أيضاً إلى أن أحد المسؤولين الكبار أعرب عن قلق غير ذي أساس فيما يخص راحة المشتكي وأنه أدلى بتصريحات كاذبة بشأنها، وأنه رد على الشكوى بجمع معلومات بشأن أداء المشتكي واستخدامه للنظم الداخلية، أي بشأن أمور لا تتعلق بموضوع الشكوى. وخلصت الآلية أيضاً إلى أن الموظف الثاني أيد الإعراب عن القلق غير ذي أساس بشأن راحة المشتكي وأنه أيد جمع المعلومات بشأن المشتكي.

27. قدمت آلية الرقابة المستقلة تقريرها إلى قلم المحكمة في **30 حزيران/يونيو 2020**، موصيةً فيه بأن تُتخذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحق المسؤولين الكبيرين اللذين خلصت الآلية إلى أن من الممكن أنهما أساءا السلوك، وأحال قلم المحكمة المسألة إلى المجلس الاستشاري التأديبي للحصول على نصائح. وأقر المجلس بأن تصرف المسؤولين الكبيرين مثل استغلالاً للسلطة. ووافق قلم المحكمة جزئياً على توصية المجلس وفرض في **18 آذار/مارس 2021** على المسؤول الكبير الأول الإجراءات التأديبية المتمثلة في (1) **لوم كتابي** و(2) **تأجيل ترقية الدرجة المقبلة للمسؤول ضمن الرتبة الواحدة في جدول الرواتب لمدة سنتين**. أما فيما يخص المسؤول الثاني، فلم يفرض عليه قلم المحكمة إلا الإجراء التأديبي المتمثل في **اللوم الكتابي**.

28. وصرح المجلس أيضاً، بعد اطلاعه على تقرير آلية الرقابة المستقلة، بأنه يشعر ب"بالغ القلق إزاء ثقافة" القسم المعني، وأوصى بأن يتخذ قلم المحكمة التدابير المناسبة لتغيير هذه الثقافة وتعزيزها، ولا سيما الطريقة التي يتعامل ويتواصل بها المسؤولون الكبار مع الموظفين العاملين تحت إمرتهم حين ينشب صدام، وبأن يهيئ بيئة أكثر جماعيةً وتعاونيةً وأقل سلطويةً وتجاذباً. وتفترض الآلية أن قلم المحكمة يتخذ تدابير معيّنة في هذا الصدد.

2. خرق اتفاق المهني الزائر

29. أجرت آلية الرقابة المستقلة عملية تحقيق بشأن حالة الادعاء بأن مهنياً زائراً عاملاً لدى المحكمة اعتدى على متدربين اثنين لدى المحكمة واستخدم لغة غير لائقة حيالهما حين كان الثلاثة يقيمون في نفس المسكن. وخلصت الآلية إلى أن تداخل بعض العوامل هيّأ بيئة مؤاتية لنمو سوء التفاهم والإساءة للآخر بين الثلاثة. ومن هذه العوامل: الضغوط الناجمة عن العمل من المنزل خلال الجائحة؛ واختلاف الخلفيات الثقافية؛ واختلاف التوقعات الخاصة بتوزع المسؤوليات في المسكن. وخلصت الآلية إلى أن المهني الزائر تشابك في إحدى المرات مع المتدرب بدنياً خلال خلاف نشب بينهما، غير أنها خلصت إلى أنه لم يدفعه أو يهدد بضربه. أما فيما يتعلق بحالة الادعاء باستخدام لغة غير لائقة، فخلصت الآلية إلى أنه لو قيل الكلام المعني في المكتب، لكان غير مقبول، أما في سياق الخلافات التي تنشب بين من يقيم في نفس المسكن فينبغي الأخذ بمعايير أخرى. وبالنظر إلى أن المهنيين الزائرين لا يقعون رسمياً في نطاق ولاية

الآلية، امتنعت الآلية عن تقديم أية توصية إلى قلم المحكمة واكتفت بتقديم استنتاجاتها في **19 شباط/فبراير 2021**. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، وبالنظر إلى الظروف الخاصة للعمل عن بعد خلال الجائحة وإعراب المهني الزائر عن ندمه واعترافه بإساءاته، أصدر قلم المحكمة في **24 شباط/فبراير 2021 توبيخاً** تضمن تحذيراً بأن أي خرق مستقبلي سيؤدي إلى إنهاء اتفاق المهني الزائر المبرم مع المحكمة.

3. العمل غير المسموح به خارج مقر العمل

30. وردت إلى آلية الرقابة المستقلة حالة ادعاء بأن موظفاً عمل عن بعد خارج مقر العمل من غير إذن. وأعلمت الآلية قلم المحكمة في **31 آذار/مارس 2021** بأنه بدا أن الوقائع أُثبتت بالفعل، وبأن التقرير تضمن رد الموظف على حالة الادعاء. لذا، من غير المحتمل أن يتيح إجراء الآلية عملية تحقيق تقديم أية معلومة إضافية إلى رئيس قلم المحكمة. وطلب رئيس قلم المحكمة مشورة المجلس الاستشاري التأديبي، الذي أوصى بعدم اتخاذ أي إجراء إداري أو تأديبي، وبأن تُعالج المسألة عبر إدارة الأداء. ورفض قلم المحكمة توصية المجلس الاستشاري التأديبي، وقرر في **15 تموز/يوليو 2021** فرض الإجراء الإداري المتمثل في إرسال مشرف **لتوبيخ كتابي**.

4. التزوير وإساءة استخدام مركبة رسمية

31. أجرت آلية الرقابة المستقلة عملية تحقيق في حالة الادعاء بأن موظفاً يعمل لدى أحد المكاتب القُطرية مارس التزوير بتقديم فواتير مزوَّرة لأغراض المدفوعات وأساء استخدام مركبة رسمية للمحكمة. وأتاحت عملية التحقيق التي أجريتها الآلية تأكيد أن الموظف قدم فاتورتين مزوَّرتين، لكنها لم تتح تحديد ما يكفي من الأدلة لتفنيد ادعاء الموظف بأن المشرف على عمله أوعز إليه بتقديم هاتين الفاتورتين (لم يعد يعمل المشرف لدى المحكمة). بيد أن الآلية خلصت إلى أن الموظف لم يقدم تعليلاً مرضياً لاستخدامه المركبة الرسمية في اليوم المعني. وفي **12 تموز/يوليو 2021**، أوصت الآلية بأن يتخذ رئيس قلم المحكمة ما يلزم من الإجراءات الإدارية و/أو التأديبية بحق الموظف. وطلب رئيس قلم المحكمة مشورة المجلس الاستشاري التأديبي، الذي أوصى بأن ينظر رئيس قلم المحكمة في فرض: (1) إرسال لوم كتابي؛ و(2) فقدان خمس درجات ضمن الرتبة الواحدة في جدول الرواتب. واختلف رئيس قلم المحكمة مع المجلس، وقرر في **1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021** فرض الإجراء التأديبي المتمثل في **إنهاء** التعيين بدفع تعويض يكون بمثابة إنذار مسبق.

5. تضارب المصالح غير المفصح عنه والمحاباة

32. وردت إلى آلية الرقابة المستقلة أيضاً حالة ادعاء بأن موظفاً لم يفصح عن تضارب للمصالح ومارس المحاباة في اختياره لطرف خارجي. ففي **29 أيلول/سبتمبر 2021**، أكملت الآلية عملية تحقيقها وأثبتت حالة الادعاء، خالصةً إلى أن تضارب المصالح وقع، وإلى أنه لم يُفصح عنه على النحو الواجب، وإلى أن تصرفات الموظف مثلت، على الأقل، ما يشبه المعاملة التفضيلية. وخلصت الآلية أيضاً إلى أنه لم يُفصح عن نفس تضارب المصالح في عمليات سابقة لاختيار نفس الطرف الخارجي. وخلصت الآلية إلى أن عدم الإفصاح عن تضارب المصالح هذا مضاعَف الخطورة لأنه لم يُفصح، على ما يبدو، عن العلاقة التي نجم عنها التضارب، بل أُخفيت هذه العلاقة، بالأخص

من أجل تفادي أية عقبة لاختيار هذا الطرف الخارجي. وخلصت الآلية أيضاً إلى أن الموظف سخَّر معارفه ومنصبه لتفضيل الطرف الخارجي في عمليات الاختيار السابقة وإلى أنه نقل وثائق رسمية للمحكمة إلى الطرف الخارجي. هذه المسألة **قيد النظر** لدى رئيس قلم المحكمة.

باء- عينة من القضايا التي أُوقف النظر فيها بعد إجراء تقييم أولي

1. حالات الادعاء ذات الصلة بمراجعة الخبراء المستقلين

33. وردت إلى آلية الرقابة المستقلة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حالة ادعاء بأن التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين تضمن معلومات غير صحيحة وأنه جاز بالتالي أن يُعد أنه يشوه سمعة الأشخاص المعنيين. وتضمنت حالة الادعاء معلومات بشأن هوية موظفي المحكمة الذين ربما قدموا المعلومات الكاذبة إلى القيمين على المراجعة، وتضمن كذلك معلومات مفادها أن القيمين على المراجعة تصرفوا بإهمال إذ لم يتأكدوا من المعلومات قبل ضمها إلى تقريرهم. واستعرضت الآلية حالة الادعاء وخلصت إلى أنه لئن كان من الحذِر لا بل من الحميد أن يتأكد القيمون على المراجعة من المعلومات قبل ضمها إلى تقريرهم العلني، من الواضح أنهم اكتفوا بنقل القلق الذي أُثير، وإلى أن الخبراء القيمين على المراجعة، على أية حال، لا يقعون ضمن نطاق اختصاص الآلية.

34. لكن حالة الادعاء بأن واحداً على الأقل من الموظفين أو المستشارين أو المتعاقدين أو المسؤولين المنتخبين تعمد تقديم معلومات كاذبة إلى القيمين على المراجعة تقع ضمن نطاق ولاية آلية الرقابة المستقلة. ولسوء الحظ، اتسمت المعلومات المقدمة إلى الآلية بالطابع العام وكانت فضفاضة أكثر مما يجب لتمكين الآلية من تحديد هوية من قدم المعلومات الكاذبة تحديداً مرضياً. ولم يكن من الممكن استبعاد أن أحداً أساء تفسير أو سمع المعلومات، أو أن المعلومات الكاذبة نُقلت إليه، وأنه بالتالي نقل بدوره هذه المعلومات إلى القيمين على المراجعة عن حسن نية. وتواصلت الآلية مع القيمين على المراجعة لمعرفة ما إذا كانوا سيتبادلون هذه المعلومات معها (من غير ذكر تفاصيل حالة الادعاء لحفظ سرية أي تقرير يرد إلى الآلية)، غير أنهم ردوا قائلين إنهم "تعهدوا بأن تظل مصادر المعلومات المقدمة إليهم سرية" وإنه "بالتالي، لم يكن يجوز لهم إعلام الآلية بمصدر المعلومات الواردة إليهم وبتفاصيلها". وبالنظر إلى أن ولاية الآلية لا تجيز لها إجبار القيمين على المراجعة على تقديم معلومات، أُوقف النظر في القضية بوصفها قضية لا يمكن التحقق منها.

2. السرقة/الاختلاس

35. وردت إلى آلية الرقابة المستقلة في 11 شباط/فبراير 2021 حالة ادعاء تتعلق بوجوه عدم الاتساق في مبلغ المال المصادَر والموثَّق خلال عملية للمحكمة، الأمر الذي يثير مخاوف بأن عملية تزوير قد نُفِّذت. وخلصت الآلية في استعراضها لحالة الادعاء إلى أنه على الرغم من توثيق عدم الاتساق، فإنه ما من أموال ناقصة. وخلصت الآلية أيضاً إلى أنه ما من أدلة لإثبات أن وجوه عدم الاتساق الموثقة نتجت عن محاولة تنفيذ عملية تزوير أو سرقة، ذاهبةً إلى أن وجوه عدم الاتساق هذه نتجت بالأحرى عن خطأ بشري متمثل في إساءة تقدير الأموال وحسابها. وعليه، أوقفت الآلية في 12 آذار/مارس

2021 النظر في القضية خالصةً إلى أنه ما إشارة إلى التزوير أو محاولة التزوير، غير أنها أخطرت رئيس قلم المحكمة بأن هذه الأخطاء تثير تساؤلات بشأن مهنية هذه العملية، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة للمحكمة.

باء- التقييم

36. التقييم هو التقييم المستقل والصارم وغير المتحيز والنظمي والموضوعي لأهمية وفعالية ونجاعة وتأثير واستدامة نشاط أو مشروع أو برنامج أو استراتيجية أو سياسة أو موضوع أو مجال أو قطاع أو مجال تشغيلي أو أداء مؤسسي. ويُنظر فيه إلى العواقب الإيجابية والسلبية المتعمدة وغير المتعمدة، ويُحدَّد فيه ما الذي يجدي نفعاً وما الذي لا يجدي نفعاً. ويُراد لنتائجه أن تفيد متخذي القرارات والمساءلة التنظيمية العامة والتعلم.

37. وأجرت آلية الرقابة المستقلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمليتي التقييم التاليتين اللتين كان قد عرضت على مكتب الجمعية إجراءهما في إطار برنامج عملها المقترح: (1) تقييم تفاعل المجني عليهم مع المحكمة الجنائية الدولية[4]؛ و(2) تقييم الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للمحكمة الجنائية الدولية للفترة 2019-2021[5].

38. وأُجري أيضاً تخطيط التقييم تمهيداً لبرنامج عمل التقييم لعام 2022، وسيُقدَّم اقتراح تقييم مستند إلى المشاورات مع كبار المسؤولين، وإلى الطلبات التي تقدم بها هؤلاء المسؤولون الكبار، إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها التي ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر 2021.

(1) تقييم تفاعل المجني عليهم مع المحكمة الجنائية الدولية

39. شارك في عملية التقييم الخاصة بتفاعل المجني عليهم مع المحكمة الجنائية الدولية العديد من المكاتب المهمة التي يتعلق عملها بالمسائل ذات الصلة بالمجني عليهم، ومنها على سبيل المثال معالجة استمارات طلبات المجني عليهم وتقييم الدعم النفسي الاجتماعي المقدم إلى المجني عليهم. ونُظر في عملية التقييم هذه إلى تفاعل المجني عليهم مع المحكمة من منظور كلي وعبر مراحل العملية القضائية، بما فيها المرحلة التي تسبق النظر في مباشرة عملية تحقيق. ولئن خُطِّط لمقابلة المجني عليهم الفعليين في إطار عملية التقييم، تعذر ذلك للأسف بسبب مشكلات التعاون والتأخيرات.

40. وتضمنت الاستنتاجات الرئيسية الاستنتاج المتمثل في أنه لئن كان للمجني عليهم منافذ رئيسية عدة للتفاعل مع المحكمة، لم يكونوا يعون ما هي هذه المنافذ وعياً جيداً خلال مختلف مراحل العملية القضائية، وذلك لأسباب مختلفة. وقد يتواصل المجني عليهم أيضاً مع جهات فاعلة مؤسسية متعددة، لا تتبع دائماً نفس النهج ونفس نمط التواصل معهم. ولئن نُظر إلى التواصل مع المجتمعات على أنه بالغ الأهمية، خُصِّصت له ميزانية دنيا وعمليات تدخل ضيقة النطاق، الأمر الذي يصعّب التواصل مع أضعف المجني عليهم حالاً. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن المحكمة بذلت مزيداً من الجهود

[4] الوثيقة ICC-ASP/17/20، القسم لام، الفقرة 7.

[5] ضُم تقييم للخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 إلى الخطة الاستراتيجية نفسها وتقدم رئيس قلم المحكمة في 30 نيسان/أبريل 2021 بطلب رسمي إلى الآلية لإجراء التقييم. وأيد مكتب الجمعية الطلب ووافق على إجراء التقييم في 11 حزيران/يونيو 2021.

للتواصل مع المجني عليهم في مرحلة أبكر من العملية القضائية، ولا سيما خلال العمليات الجارية بموجب المادة 15.

41- وإضافةً إلى ذلك حُسِّن الإجراء المتعلق بطلبات المجني عليهم وبُسِّط إلى حد كبير منذ إعماله لأول مرة. بيد أنه يلزم الكثير من التحسين المتمثِّل في تقليص وقت الانتظار الذي يتكبَّده المجني عليهم الذين يطلبون جبر أضرارهم، وثمة مجال كبير لعمل جميع أصحاب الشأن في المحكمة لتحسين نجاعة هذا الإجراء. كما قد يفيد المزيد من التآزر بين الأجهزة في تقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى المجني عليهم.

42- وقد أبرز التقييم القضايا التي تستدعي التحسين، مثل ضرورة اتّباع نهج شامل بنطاق المحكمة جمعاء فيما يخص إشراك المجني عليهم، وتحديد الأدوار والمسؤوليات تحديداً أفضل فيما يتعلق بتمييز المجني عليهم ومعالجة طلباتهم، وإنشاء هيئة رقابية للإشراف على عمل محامي المجني عليهم. إن التقرير عن التقييم صدر في 30 نيسان/أبريل 2021، وتلاحظ آلية الرقابة المستقلة أن نتائج مراجعة الخبراء المستقلين تتوافق إلى حد كبير مع نتائج هذا التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بلزوم وجود استراتيجية لإشراك المجني عليهم تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء. ونتيجةً لذلك أعلمت رئيسةُ الجمعية المكتبَ في 12 أيار/مايو 2021 بأنها أَطْلَعَت على التقرير عن التقييم رؤساءَ الأجهزة والصندوق الاستئماني للمجني عليهم، حتى يتسنى للجمعية الاهتمامُ بالتوصيات الواردة فيه وتدارسُها في سياق المناقشات بشأن جوهر المواضيع ذات الصلة.

(2) تقييم الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021

43- أيَّد مكتب الجمعية طلب قلم المحكمة أن تجري آلية الرقابة المستقلة تقييماً للخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 وأن تقدِّم تقريراً عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويتمثَّل الغرض من التقييم المطلوب في رَوْز النتائج المؤسسية للخطة المعنية. فسيُراز في إطار التقييم أداءُ قلم المحكمة على صعيد تحقيق النتائج المخطَّط لإحرازها خلال هذه الدورة من دورات التخطيط الاستراتيجي، واتساق النتائج الفعلية المحقَّقة فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021، والنجاعةُ في العمل بناءً عليها، ومراعاةُ المنظور الجنساني، عند الاقتضاء. وسيُنظر في ظروف عمل قلم المحكمة بناءً على النتائج المخطَّط لإحرازها خلال هذه الدورة من دورات التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك ما نشأ خلالها من أعباء العمل غير المتوقَّعة، مثل جائحة كوفيد-19 والعبر المستخلَصة منها لاحقاً. وسينطوي التقييم على عنصر استشرافي بشأن تقديم توصيات منصبّة على الأولويات فيما يخص دورة التخطيط الاستراتيجي 2022-2024.

44- ويُراد للتقييم أن يأتي بالفائدة للجمعية ولمكتبها وأن يفيد أيضاً قلمَ المحكمة فائدةً مباشرة في التخطيط لدورته المقبلة. كما يُتوخّى أن تكون المعلومات المستقاة من التقييم مفيدة فيما يخص سيرورةَ آليةِ المراجعة الجارية أخذاً بالاعتبار للتوصيات التي قُدِّمت في إطار مراجعة الخبراء المستقلين.

جيم- التفتيش

45- إن التفتيش عمليةٌ خاصة، غير محدَّدة الموعد، تُجرى في الموقع للتحقق من نشاط وتَنْصَبّ على حل مشكلات يمكن أن تكون قد سبق تمييزها أو لا تكون. هذا ولم يُجْرَ أي عمل تفتيشي خلال الفترة المشمولة بالقرير.

دال- الأنشطة الأخرى

(1) بذل العناية الواجبة - انتخاب نائب المدعي العام

46- بناء على طلب رئاسة الجمعية والمدعي العام الجديد، ساعدت آلية الرقابة المستقلة في التحضير لبذل العناية الواجبة تكفُّلاً بكون كل مرشَّح يُنتخب نائباً للمدعي العام من "ذوي الأخلاق الرفيعة"، كما تقضي به الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي. وعلى وجه الخصوص أعدت آلية الرقابة المستقلة المبادئ التوجيهية والإجراءات التي يجب اتّباعها في تناول حالات الادّعاء على أي مرشح معيَّن بارتكاب مخالفات وفي الإبلاغ عنها، والسهر بمساعدة قسم الأمن والسلامة التابع لقلم المحكمة

على إجراء عمليات التحقق الأولي فيما يتعلق بالمرشحين الذين قد يقدمهم المدعي العام إلى الجمعية. وقد كُيِّف المقترح بحسب الوقت المحدود المتاح لبذل العناية الواجبة المعنية قبل الانتخابات.

47- لقد ناقشت آلية الرقابة المستقلة المقترح مع مكتب الجمعية، فاعتُمد بعد أن أُدخلت عليه تعديلات عدة. ويجري حالياً بذل العناية المعنية.

(2) فريق خبراء مكتب المدعي العام

48- ساعدت آلية الرقابة المستقلة أيضاً المدعي العام الجديد في تشكيل فريق من الخبراء يسدي إليه المشورة بشأن ما يرد في التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين من معاينات متعلقة بالتحرش والمضايقة (الجنسيين) ضمن مكتب المدعي العام. إن آلية الرقابة المستقلة ساعدت في السهر على أن يجري تنفيذ كل عملية وفقاً للإطار التنظيمي للمحكمة، بما فيه الولاية التشغيلية لآلية الرقابة المستقلة، حيث يُنص على وجوب أن تحال إليها جميع حالات الادّعاء بإتيان سلوك غير مُرْضٍ. كما التقى ممثلون لآلية الرقابة المستقلة بفريق الخبراء المشكَّل ليسدوا إليهم المشورة ذات الطابع الإجرائي والمشورة ذات الطابع الفني فيما يتعلق بالإطار التحقيقي والتأديبي المعمول به في المحكمة.

(3) أنشطة التوعية

49- أحاطت آلية الرقابة المستقلة علماً كما يجب بشواغل الموظفين التي أُثيرت في التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين، وعلى وجه التحديد بالمخاوف المتعلقة بإبلاغ حالات سوء السلوك إلى آلية الرقابة المستقلة، وكون العديد من الموظفين لا يفهمون تماماً دورَ هذه الآلية وطبيعتَها. وبناءً على ذلك نظّمت آلية الرقابة المستقلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على غرار ما قامت به في السنوات الماضية، عروضاً بيانية لأكثر من 200 موظف، وذلك في بعض الحالات بالاشتراك مع مجلس نقابة الموظفين، أو المنسِّق المعني بالمساواة بين الجنسين، أو المجلس الاستشاري التأديبي، أو المجلس المعني بالطعون. كما أتاحت جلسات تقديم هذه العروض البيانية للمشاركين فرصة لطرح الأسئلة. وقد تابعها موظفون من مكتب المدعي العام وقلم المحكمة، من العاملين في المقر والعاملين في المكاتب القطرية، ومنها أيضاً جلسة نُظِّمت للمتدربين وللمهنيين الزائرين. إن آلية الرقابة المستقلة تتباحث أيضاً لعقد جلسات مماثلة لموظفي الدوائر، وقد فاتحت الرئاسةَ كذلك لتنظيم جلسة توجيه للقضاة المنتخبين حديثاً بغية توعيتهم بولاية آلية الرقابة المستقلة.

50- وساعدت آلية الرقابة المستقلة أيضاً الفريق المعني بالتزام الموظفين بإسهامها بمعلومات وإسدائها مشورة تقنية بشأن دراسة استقصائية جديدة لالتزام الموظفين يُنْشَد نظرُ المسؤولين الرئيسيين فيها وتنفيذُها في نهاية الأمر، بحسب الاقتضاء.

51- وقد شرعت آلية الرقابة المستقلة أيضاً، ضمن إطار استراتيجيتها المتعلقة بشحذ الوعي، في تحديث موقعها الشبكي الداخلي، من أجل تسهيل اطِّلاع الموظفين على ولايتها التشغيلية وعلى التعليمات الإدارية المعدَّلة الجديدة، ومن أجل تهيئة سبلٍ واضحة لقيامهم بالإبلاغ عن حالات سوء السلوك وإجراءاتٍ واضحة للتحقيق فيها.

(4) التعاون الخارجي

52- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت آلية الرقابة المستقلة التعاون الوثيق مع نظيراتها في نظام الأمم المتحدة الموحَّد والمنظمات الدولية. وعلى وجه الخصوص،

- شاركت آلية الرقابة المستقلة في المؤتمر الافتراضي الحادي والعشرين للمحققين الدوليين، وهو مؤتمر سنوي يجمع محققين من المنظمات الدولية للتباحث وتبادل الأفكار وتذليل المصاعب التي تعترض إجراء عمليات التحقيق المهني. وقد اعتُمدت في هذا المؤتمر مبادئ توجيهية نموذجية عدة، ستُضم إلى الإطار التحقيقي لآلية الرقابة المستقلة.

- وشاركت آلية الرقابة المستقلة أيضاً في شبكات التقييم، كما شاركت، بصفتها عضواً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في اجتماعات الفريق العامل المعني

بالأخلاقيات والأعمال التحضيرية لإصدار المبادئ التوجيهية الأخلاقية المنقَّحة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويضاف إلى ذلك أن مشاركة آلية الرقابة المستقلة في الاجتماعات الاستراتيجية نصف السنوية لشبكة لاهاي للتقييم ساعدت في التخطيط لمراجعتها الاستراتيجية وهيّأت معلومات يُسْهَم بها في التباحث بشأن المنظورات الجنسانية في ممارسات التقييم.

رابعاً- شؤون مِلاك آلية الرقابة المستقلة من الموظفين وشؤونها الإدارية

53- كما أُشير إليه في التقرير عن مراجعة الخبراء المستقلين، تظل آلية الرقابة المستقلة تواجه قيوداً خطيرة في مجال الموارد البشرية اللازمة من أجل الاضطلاع الفعال بولايتها. فمِلاك آلية الرقابة المستقلة من الموظفين ومواردها لا يجسِّدان الزيادة المطَّردة والتعقيد الذين يشهده عبء العمل الواقع على عاتقها، ويظل ذلك يمثِّل تحدياً يعترض نهوضها بمهامها الرقابية. وبسبب هذه القيود المستمرة على الموارد، لم تتمكن آلية الرقابة المستقلة من إجراء أي عمليات تفتيش منذ عام 2018.

54- ويرأس وحدة التقييم موظف من الرتبة ف-4، وتتواصل آلية الرقابة المستقلة مع قسم الموارد البشرية لتَبَيُّن ما إذا كان برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين العاملين في المحكمة يمكن أن يساعد في دعم هذه الوحدة الهامة.

55- وعلى صعيد التحقيق، تسنى لآلية الرقابة المستقلة إجراء معظم أنشطتها عن بعد إبان جائحة كوفيد-19، لكن وُوجهت بعض العوائق الناجمة عن تعذر تنفيذ مهمات مخطَّط لإجرائها في الميدان، حيث اعتمدت آلية الرقابة المستقلة على العاملين في المكاتب القطرية والخبراء الاستشاريين الخارجيين لدعم عملها. والحال أنه، كما سُلِّط عليه الضوء فيما تقدم، ما زالت آلية الرقابة المستقلة غير قادرة على التحرك، بالسرعة الموصى بها ضمن إطار الممارسات الفضلى ذات الصلة، فيما يخص جميع حالات الادعاء بإساءة السلوك، ما يوجب عليها تناول هذه الحالات على أساس درجة أولويتها، الأمر الذي ينطوي على خطر على المحكمة. إن تولي المحقق الرئيسي من الرتبة ف-4، الذي أُقرت وظيفته حديثاً في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2020، اتَّسم ببالغ الأهمية. وبغية النهوض بأود التقارير الواردة عن حالات إساءة السلوك، ومدى التعقيد الذي يعتري الأمور المستعرَضة، أخذت آلية الرقابة المستقلة مؤقتاً بخيار ترك وظيفة المحقق المعاون من الرتبة ف-2 شاغرة، واستخدام الاعتمادات المخصَّصة لسد تكاليفها لتوظيف محقِّق من الرتبة ف-3 توظيفاً مؤقتاً. فالخبرة التي يتمتع بها المحققون من الرتبة ف-3 تتيح لهم إجراء عمليات التحقيق على نحو مستقل، الأمر الذي ساعد في تقليل ما تستلزمه عمليات التحقيق من الوقت الذي يستغرقه التحرك. لقد وُظِّف توظيفاً قصير المدة واحدٌ من هؤلاء المحققين لثلاثة أشهر، من كانون الأول/ديسمبر 2020 حتى شباط/فبراير 2021، وآخر من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2021.

56- وفي إطار ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة، طلبت آلية الرقابة المستقلة إضفاء الطابع الرسمي على هذه الوظيفة وإقرارها ضمن مِلاكها من الموظفين. وقد قدَّمت آلية الرقابة المستقلة لدعم هذا الطلب تفاصيل عن الوقت الذي يستغرقه تحركها، كما قدَّمت معلومات إضافية إلى لجنة الميزانية والمالية إبان نظرها في الطلب. وقد أيدت لجنة الميزانية والمالية اقتراح آلية الرقابة المستقلة وأوصت بإقرار الوظيفة الإضافية للمحقق من الرتبة ف-3 ضمن مِلاك موظفي آلية الرقابة المستقلة بمثابة وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وتأمل آلية الرقابة المستقلة أن تتمكن الجمعية من الأخذ بتوصية لجنة الميزانية والمالية في هذا الصدد.

خامساً- ملاحظات ختامية

57- عمَّمت آلية الرقابة المستقلة، وفقاً للفقرة 39 من الوثيقة الخاصة بولايتها التشغيلية، مشروع هذا التقرير السنوي على رؤساء الأجهزة، متيحةً لهم فرصة تقديم ملاحظات عليه لكي تنظر فيها آلية الرقابة المستقلة. وقد دُرس ما ورد من الملاحظات ذات الصلة على النحو الواجب وأُخذ بها في هذا التقرير عند الاقتضاء. وكما تنص عليه

الفقرة المشار إليها من المرجع المذكور فيما تقدم، أُعلم رؤساء الأجهزة أيضاً بالفرصة المتاحة لهم لتقديم آرائهم في مرفق بالتقرير، فلم يُبْدِ أي منهم رغبة في فعل ذلك.
